مصدر الصورة : دار المصور/ هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان

## نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي

# النوع الاجتماعي والنزوح في لبنان في مرحلة وقف إطلاق النار

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

كانون الأول 2024

© هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2024. جميع الحقوق محفوظة.

منشورات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان

# المقدمة

شهد لبنان بين تشرين الأول/أكتوبر 2023 وأواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2024 أعنف تصعيد للأعمال العدائية مع إسرائيل منذ حرب 2006. فقد أدّت الغارات الجوية الإسرائيلية المكثفة، والمقترنة بإنذارات للإخلاء شملت مناطق على امتداد لبنان، بما في ذلك شرقه وجنوبه والضاحية الجنوبية لبيروت، إلى نزوح جماعي وتفاقم أوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي في أوساط الفئات المتضررة. وقد بلغ عدد النازحين/ات بسبب الصراع حتى 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، ما يقرب من 900 ألف شخصاً. ويشكل النساء والفتيات نسبة 51% من السكان النازحين داخلياً[1]. ومن بين 260 ألف أسرة معيشية، ما يقرب من 21% منها أسر ترأسها نساء[2]. بالإضافة إلى ذلك، شملت أعداد النازحين أكثر من 80,000 سوري/ة و3,466 فلسطيني/ة من اللاجئين في لبنان[3,4]. لقد خلّف الصراع أضراراً جسيمة طالت حياة الناس. وفق تقديرات العاملين/ات في القطاع الصحي في لبنان، فقد 4,047 شخصاً حياته وجُرح 16,638 شخصًا، من بينهم 790 امرأة و316 طفلاً على الأقل منذ تصعيد الأعمال العدائية في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023[5].

تشير التقديرات إلى أنه في أعقاب وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، عاد نحو 80% من النازحين/ات داخليًا إلى أماكن السكن الأصلية[6]. ومع ذلك، لا يزال الكثيرون غير قادرين على العودة إلى مجتمعاتهم بسبب الأضرار والدمار والقيود التي فرضها الجيش الإسرائيلي[7,8]. ومن بين الـ20% ممن لا يزالون نازحين داخليًا، 52% هم من النساء والفتيات[9]. وعلى الرغم من وقف إطلاق النار، لا يزال تأثير التصعيد واضحاً بشدة في جميع أنحاء لبنان. ولقد شكّل النزوح الجماعي تحديًا للمجتمعات المضيفة التي تعاني أساساً في مواجهة أزمة إجتماعية وإقتصادية متشعبة ومستمرة منذ عام 2019.

قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بجمع وتحليل البيانات للتعمق في فهم تبعات الصراع من حيث النوع الاجتماعي، واستخلاص توصيات تركز على النوع الاجتماعي، لتوجيه جهود الاستجابة الإنسانية والتعافي. والهدف من ذلك هو ضمان ألا تساهم جهود الإغاثة والتعافي في استمرار أوجه عدم المساواة بين الجنسين، الموجودة أساساً، لا بل المساهمة في اتباع أساليب تحويلية لتمكين المرأة، تكون مبنية على علاقات متساوية بين النساء والرجال. وكما هو مشهود عادة في سياقات أخرى، تعود هذه النشرة لتؤكد أنه في حين تؤثر الصراعات على المدنيين بشكل عشوائي، إلا أن النساء والفتيات قد يتأثرن بشكل غير متناسب بسبب أشكال متعددة ومتداخلة من التمييز التي تزيد من إقصائهن وتعريضهن للمخاطر. وقد تؤدي أوجه عدم المساواة بين الجنسين الموجودة مسبقاً إلى إجحاف اكبر في حقوق المرأة ورفاهها أثناء الصراعات، ويشمل ذلك فقدان الأصول، والدخل بسبب تعطل الأسواق، وتدمير الهياكل الأساسية، وإلحاق الضرر بها، ووفاة أفراد من الأسرة، وزيادة التعرض للعنف الجنسي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ويؤكد الاستطلاع الأخير أن النساء بحاجة إلى مساعدة نقدية (80%)، حيث أن هناك ندرة في فرص العمل، وأن النساء يتعاملن مع انخفاض دخل الأسرة من خلال اللجوء الى أعمال غير نظامية (23%) أو من خلال زيادة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في المنزل (82%). كما يلجأ النساء إلى آليات التكيف السلبية، مثل تقليل تناول الطعام (74%)، مما يؤثر على صحتهن أو رفاههن أو صحة أفراد أسرهن. وتواجه النساء المستضعفات، بمن فيهن النساء ذوات الإعاقة، والمسنات، والناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، والعاملات المهاجرات، مخاطر إضافية.

وإدراكًا لتأثيرات الصراع من منظور النوع الاجتماعي، ولوجود عوائق بعينها تحد من وصول المساعدات الإنسانية للنساء والفتيات والفئات المهمشة، لا سيما مع استمرار عدم قدرة العديد من النساء والفتيات النازحات على العودة الى بيوتهن، تلفت هذه النشرة انتباه الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والتنمية والسلام، وتدعو الى النظر في التأثير غير المتناسب للصراع على النساء والفتيات، وتشدد على أن المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة تحتمان أمرين أساسين في مجال العمل الإنساني، لا سيما في سياق الصراعات، ومحوريين من أجل تعزيز القدرة على الصمود. ونظراً لاحتمالية هشاشة الوضع؛ فإن النتائج التي تقدمها هذه النشرة توفر رؤى للتخفيف من الأذى عن السكان المتضررين، بما في ذلك النساء والفتيات.

---

1. المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبع النزوح، بتاريخ 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. لا تشمل الارقام الأفراد الذين لم يتم تتبعهم.
2. استقراء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، استناداً إلى البيانات المستمدة من تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات لعام 2023 ومصفوفة تتبع النزوح الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة.
3. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2024. استجابة المفوضية لحالة الطوارئ في لبنان، 20 تشرين الثاني/نوفمبر. متاح هنا باللغة الإنجليزية.
4. تقرير الأونروا حول حالة الاستجابة الطارئة في لبنان بتاريخ 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. متاح هنا.
5. وزارة الصحة العامة في الجمهورية اللبنانية، تقرير نشر بتاريخ 4 كانون الأول/ديسمبر 2024. متاح هنا.
6. المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبع النزوح في لبنان. تم تسجيل أعلى عدد للنازحين/ات داخليًا في 24 تشرين الثاني/نوفمبر، حيث وصل العدد الى 899,725 شخصًا. وبحلول 11 كانون الأول/ديسمبر، انخفض هذا العدد إلى 178,817 نازح/ة داخليًا فقط (52% منهم من الإناث).
7. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2024، لبنان: تقرير موجز بالمستجدات رقم 48 - تصعيد الأعمال العدائية في لبنان، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. متاح هنا باللغة الإنجليزية.
8. المنظمة الدولية للهجرة، 2024، مصفوفة تتبع النزوح في لبنان. لمحة موجزة عن التنقل - تقرير موجز بالمستجدات، الجولة 65، بتاريخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر. متاح هنا باللغة الإنجليزية.
9. المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبع النزوح، كانون الاول/ديسمبر 2024. متاح هنا باللغة الإنجليزية.

# المنهجية

جمعت منهجية التقييم بين المراجعة الثانوية للبيانات الموجودة وجمع البيانات الأولية في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 من خلال استطلاع الرأي وتحليل وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى إجراء مشاورات مع المنظمات المحلية التي تقودها النساء، لضمان الشمولية والعمق والأهمية السياقية.

- **دراسة استقصائية سريعة موجهة** لتقييم الاحتياجات، شملت المستفيدات من البرنامج الإنساني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ضمت هذه المجموعة **114 امرأة، معظمهن من جنوب لبنان**، ممن سبق لهن تلقي الدعم في شهري حزيران /يونيو وتموز/يوليو 2024. وهدفت الدراسة إلى تحديد الاحتياجات والتحديات الرئيسية التي تواجهها النساء منذ نزوحهن[10]. ومع ذلك، وكما هو الحال مع جميع العينات المريحة، فإن النتائج تبقى إرشادية.
- **تم جمع أكثر من 11,000 منشور** على وسائل التواصل الاجتماعي، من منصة X وInstagram وYouTube وTik-Tok وFacebook وغيرها من المنصات الإلكترونية التي تغطي المحتوى المتعلق بالحرب (بين أيلول/سبتمبر وتشرين الأول /أكتوبر 2024). وقد حدد التحليل المواضيع والمناقشات والمشاعر المتكررة، بما في ذلك ما يتعلق بمراكز الإيواء والسلامة والوصول إلى الخدمات.
- **أجريت مقابلات مع ممثلات أربع منظمات تقودها النساء: منظمة "أبعاد" و"فيمايل" و"كفى" و"الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً"**. وقد أثبت التحليل صحة القضايا الرئيسية المنبثقة عن تحليل وسائل التواصل الاجتماعي، واستكشف ديناميكيات النوع الاجتماعي التي قد تشكل تجارب الأفراد، سواء أثناء الصراعات أو عند الاستجابة الإنسانية.

9. شملت هذه المجموعة النساء اللواتي نزحن قبل أيلول/سبتمبر 2024، وبعد أيلول/سبتمبر 2024.

مصدر الصورة : نور عبد الرضا / هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان

# النوع الاجتماعي والاحتياجات الإنسانية - النتائج الرئيسية

## الحماية

نشأ عن الصراع الذي استمر لمدة عام وتصاعد الأعمال العدائية بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2024، ومن ثم وقف إطلاق النار الذي أعقبه، العديد من الاحتياجات والمخاوف المتعلقة بالحماية. ففي سلسلة من التحديثات[11] تم وصف العديد من هذه المخاوف من قبل قطاع الحماية الذي تم إنشاؤه في إطار خطة الاستجابة في لبنان، بما في ذلك انتشار الضائقة النفسية والاجتماعية على نطاق واسع، وزيادة التعرض لجميع أشكال العنف والإساءة والاستغلال، والاستغلال في العمل، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والعنف والاستغلال للمهاجرين/ات والفئات المهمشة، وزيادة التوترات المجتمعية، وزيادة أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة وعزلهم. الى ذلك، يواجه العائدون/ات أضرارًا في البنية التحتية، ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، ومخاوف متعلقة بالسلامة والاستقرار، بما في ذلك مخاطر الذخائر غير المنفجرة في مناطقهم الأصلية[12].

**النتيجة الأولى: ازدياد حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة؛ وبالرغم من ذلك حال الصراع دون الإبلاغ عنها.**

أشار نظام إدارة المعلومات الخاص بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، إلى زيادة في عدد حالات العنف ضد المرأة المبلغ عنها في السنوات القليلة الماضية[13]. وتشير بيانات "كفى" إلى زيادة في الإبلاغ عن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي في الشهرين الماضيين، مع زيادة في عدد النساء اللواتي طلبن المساعدة. وتشير بيانات الاستطلاع الذي أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الأمر نفسه، حيث أن 39% من النساء اللواتي أجريت معهن المقابلات اعتبرن أن العنف ضد المرأة قد ازداد منذ أيلول/سبتمبر 2024، بينما أفادت 23% منهن أن الوضع بقي على حاله. ورغم ذلك، فقد حال الصراع دون الإبلاغ عن حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي، فمن خلال التجارب السابقة التي أبلغت عنها المنظمات التي تقودها النساء، فإن عدد حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي قد يكون أعلى.

**39%**

من المشاركات في الاستطلاع اعتبرن أن العنف ضد المرأة قد ازداد منذ أيلول/سبتمبر 2024

"لقد شهدنا زيادة في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال الشهرين الماضيين، ولكن عدد البلاغات كان منخفضاً للغاية. حيث تمكن فريقنا من تحديد العديد من حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، لكن النساء لم يرغبن في الإبلاغ عنها بسبب الخوف من الوصم أو الانتقام أو الطرد من مراكز الإيواء... خافت النساء النازحات على حياتهن أثناء الحرب. فبكونهن نازحات وينتمين إلى مجموعة أو مجتمع معين، كان يُنظر إليهن أصلاً على أنهن يشكلن خطرًا وتهديدًا للمجتمعات التي نزحن إليها. لذلك، عندما حدثت حالات عنف قائم على النوع الاجتماعي، أرادت النساء أن يكنّ بعيدات عن الأنظار قدر الإمكان وألا يتحدثن عن الأمر. وقد عبرت إحدى النساء عن ذلك بقولها إنها فضلت دفن نفسها حتى تنتهي الحرب خوفًا من وصمة العار وخوفًا من الطرد من المكان الذي كانت فيه."

— أبعاد

11. يُرجى الاطلاع على التقارير الموجزة بالمستجدات ذات الصلة الصادرة عن مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والتي تم فيها وصف المخاوف المتعلقة بالحماية والإجراءات اللازمة لمعالجتها من خلال مجموعة الحماية. آخر تقرير موجز بالمستجدات متاح هنا.
12. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2024، لبنان: تقرير موجز بالمستجدات رقم 50 - تصعيد الأعمال العدائية في لبنان، 12 كانون الأول/ديسمبر 2024. متاح هنا باللغة الإنجليزية.
13. انظر هنا للاطلاع على أحدث تقرير سردي لمنتصف العام - 2024 صادر عن نظام إدارة المعلومات الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في لبنان.

### النتيجة الثانية: أثر انقطاع الخدمات على المساعدات المقدمة للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

كانت النساء الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي من بين الأكثر تضرراً بسبب ظروف النزوح غير المستقرة، ومحدودية توافر الحماية، والخدمات القانونية. وتواجه الناجيات اللواتي رفعن دعاوى قانونية في المحاكم الآن مخاطر متزايدة، حيث أدى انقطاع الخدمات إلى حرمانهن من الحصول على الدعم القانوني الذي يحتجنه. وبحسب منظمة "كفى" فإن النساء يواجهن معوقات كبيرة في إجراءات محاكم الأسرة، بما في ذلك إحجام الآباء عن دفع نفقة الأطفال، متذرعين بالضغوط المالية الناجمة عن الحرب؛ مما يجعل النساء والأطفال أكثر عرضة لخطر عدم امتلاك الموارد اللازمة للبقاء على قيد الحياة. حين تمنح المحاكم حضانة الأطفال للرجال، فإنها تطالب زوجاتهم السابقات بتوفير مسكن للأطفال في مقابل الحصول على حقوق الزيارة. بالإضافة إلى ذلك، منعت الوتيرة السريعة للنزوح العديد من الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي من حمل الوثائق الأساسية معهن، مما خلق عوائق إضافية أمام الحصول على الخدمات القانونية. ووفقًا لمنظمة "كفى"، فقد تم تعليق إدارة الحالات وتقييم حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي في الجنوب. إذ لا توجد حاليًا مراكز إيواء آمنة للنساء في الجنوب، لذلك تقوم كفى بإحالة النساء والأطفال المحتاجين إلى مراكز إيواء الى بيروت، على الرغم من أن إمكانيات النقل محدودة بسبب الوضع الحالي.

> "كان العنف القائم على النوع الاجتماعي يحدث في صمت طوال فترة الحرب ولم يتم الإبلاغ عنه. لقد عانت هؤلاء النساء من هاجس العار بشكل متراكم، وكان الإبلاغ عن حادثة عنف قائم على النوع الاجتماعي في مركز الإيواء يضيف في كثير من الأحيان طبقة أخرى من الخوف والوصم وخطر الانتقام. كثير من الضغوط دفعت نحو التزام الصمت بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث خشيت النساء النازحات من أن تؤدي مواجهة حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي أو التحدث عنها إلى زيادة تهميشهن. كما أدى الخوف من الوصم ونقص الخدمات المتخصصة أو الاستشارات إلى تفاقم الوضع خلال تلك الفترة، مما أدى إلى زيادة جرائم قتل الإناث. لم يتم التعرف على هذه الحالات في وقت مبكر بسبب غياب أنظمة التدخل، مما جعل النساء غير قادرات على طلب المساعدة عندما بدأت هذه الحالات."
>
> — أبعاد

### النتيجة 3: العمالة المنزلية المهاجرة، ومعظمها من النساء، من بين أكثر الفئات المهمشة المعرضة لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي.

اعتباراً من آب/أغسطس 2024، بلغت نسبة النساء من السكان المهاجرين في لبنان 70%. كما أن 99% من العمالة المهاجرة المقيمة داخل المنازل كانت من النساء[14]. وقد أدى نظام الكفالة في لبنان، الذي يربط العمال/العاملات برب/ة عمل واحد/ة[15]، إلى تشريد العديد من العمال/العاملات المهاجرين/ات وعدم حمايتهم/هن أثناء النزوح. وقد وثقت حملات المناصرة والنشطاء العديد من حالات تخلي أصحاب العمل عن العمال/العاملات المهاجرين/ات، وتركهم/هن دون مأوى أو دعم. ومن وثائق قانونية، لا يستطيع المهاجرون والمهاجرات مغادرة البلاد. ومع عدم وجود سبل انتصاف أو دعم لإيوائهن في الأماكن الجماعية المتاحة للسكان اللبنانيين، تُترك النساء والفتيات المهاجرات عرضة للاتجار بهن وقد يلجأن إلى استراتيجيات سلبية أخرى للتكيف[16].

> "كان من الصعب جدًا توثيق حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي ومتابعتها قانونيًا، خاصة بالنسبة لعاملات في المنازل المهاجرات. فقد تُرك الكثير منهن في الشوارع دون مأوى أو مكان إيواء مخصص لهن، وواجهن صعوبة كبيرة في تأمين مراكز إيواء لهن. بالإضافة إلى ذلك، صودرت الوثائق القانونية للعديد من العاملات المهاجرات من قبل أرباب عملهن وتم منعهن من الوصول إليها، مما جعل القيام بأي إجراء قانوني مسألة معقدة".
>
> — كفى

14. المنظمة الدولية للهجرة، رصد وجود المهاجرين، آب/أغسطس2024. متاح هنا باللغة الإنجليزية.
15. يربط نظام الكفالة العامل/ة برب/ة عمل واحد/ة، وفي هذه الحالة، يحرم العامل /ة من حقوقه/ها وإرادته/ها. يأخذ رب/ة العمل جواز سفر العامل/ة، ويُحرمه/ها من الحماية العمالية في البلاد. يجوز فصله/ها من العمل، ولكن لا يمكنه/ها الاستقالة أبداً.
16. للاطلاع على روايات الشهود، انظر هنا.

مصدر الصورة : دار المصور/ هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان

**37%**

من المشاركات اعتبرن أن مسؤوليات الرعاية زادت منذ أيلول/سبتمبر 2024

**النتيجة الرابعة: تأثرت الصحة العقلية والنفسية للنساء والفتيات بشكل كبير بسبب الحرب، حيث أدت مسؤوليات الرعاية الإضافية إلى تفاقم معاناتهن.**

أفادت النساء اللواتي أجريت معهن مقابلات أنهن عانين من مستويات مرتفعة من التوتر والقلق، حيث أشرن إلى القصف القريب، والتفجيرات، والانفجارات كعوامل تستحضر ذكريات مؤلمة من الحروب والصراعات السابقة. كان الشعور بعدم الأمان حالة سائدة طوال الوقت، حيث أعربت النساء عن شعورهن الدائم بالخوف. لقد عرّضت الحرب النساء والفتيات لأذىً عاطفي ونفسي عميق، قد تستمر آثاره مدى الحياة. وقد أجمع أكثر من نصف النساء اللواتي تمت مقابلتهن (53%) على أنه يقع على عاتقهن المسؤولية الرئيسية في تقديم الرعاية، بما في ذلك تقديم الدعم العاطفي لأفراد الأسرة. في الواقع، أشارت 85% من النساء اللواتي شملهن الاستطلاع إلى أن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي قمن بها إما زادت (38%) أو بقيت على حالها (47%) منذ نزوحهن. كما أفاد عدد متزايد من النساء اللواتي نزحن بعد 23 أيلول/سبتمبر 2024 (52%) عن زيادة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر مقارنة بالنساء اللواتي نزحن منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 (27%). وغالباً ما يكون هذا الدور على حساب سلامتهن العاطفية، إذ أنهن يعطين الأولوية لاحتياجات الآخرين بينما يحصلن على القليل من الدعم أو لا يحصلن على أي دعم على الإطلاق.

**النتيجة الخامسة: تتفاقم الأعباء على المرأة بسبب النزوح والظروف المعيشية غير الملائمة.**

لا تزال المرأة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تقديم الرعاية وإدارة موارد الأسرة والحفاظ على التماسك الأسري. فبالنسبة إلى 62% من النساء اللواتي أُجريت معهن مقابلات ولديهن أطفال، فإن مهام الرعاية - مثل التغذية والتنظيف والرعاية الجسدية للأطفال - تعتبر من واجبات الأم. منذ 23 أيلول/سبتمبر، ازدادت مسؤوليات الرعاية بالنسبة لـ 37% من النساء، في حين أفادت 51% منهن أن أعباء الرعاية بقيت على حالها. وأرجعت النساء هذه الزيادة إلى التحديات المرتبطة بعدم التحاق العديد من الأطفال بالمدارس، أو بانخراطهم في التعلم عبر الإنترنت، وقد تفاقمت هذه الأعباء بسبب ارتفاع الكلفة، ومحدودية الوصول إلى الإنترنت في المناطق النائية. ولوحظ أن الإرهاق يكون شديدًا بشكل خاص في أماكن المعيشة المختلطة، حيث يفرض وجود أسر متعددة أو أعداد كبيرة من أفراد الأسرة معاً، في ظل غياب المؤن والمرافق الملائمة، مثل المطابخ والغسالات، جهودًا إضافية للحفاظ على متطلبات النظافة الأساسية والتنظيف والطهي وتقديم الرعاية. كما ذكر العديد من النساء أيضًا أنهن يقدمن الرعاية لأفراد الأسرة الممتدة، مثل أبناء وبنات الأخ أو الأخت، في حين أن تقديم الرعاية في بيئات الإيواء المحصورة لا يترك لهن فرصة للراحة.

# سبل العيش والأمن الغذائي

لقد كان للصراع تأثيرات مباشرة حيث أدى إلى فقدان أو انخفاض الدخل وسبل العيش. ويقدر التقييم المرحلي للأضرار والخسائر في لبنان أن 166 ألف شخص فقدوا وظائفهم، أي ما يعادل خسارة 168 مليون دولار أمريكي من الإيرادات. إن ارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل الكهرباء والتدفئة وكلفة الطهي جعلت من إدارة المنزل أمرًا صعبًا للغاية[17]. وقد أدى التضخم المفرط إلى تدهور القوة الشرائية، مما أدى إلى تفاقم إمكانية الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية والقدرة على تحمل تكاليفها[18]. وقد رصدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي وبيانات رسمية من السلطات المحلية تسلط الضوء على معاناتها في تطبيق التدابير الرامية إلى تخفيف الضغوط الاقتصادية على النازحين/ات والفئات السكانية الضعيفة. كما أدى الضعف في فرض ضوابط على الأسعار إلى تفاقم هذه التحديات. ومنذ التصعيد في 23 أيلول/سبتمبر 2024، ارتفع الطلب على الغذاء أيضًا، لا سيما بين المجتمعات النازحة. ويشير أحدث تقرير تحليلي متكامل للأمن الغذائي إلى أن عدد السكان الذين يحتاجون إلى مساعدات غذائية وإنسانية عاجلة يتراوح بين 2.0 و2.49 مليون شخص[19]، أي ما يتراوح بين 35 و40% تقريباً من سكان البلاد البالغ عددهم 5,773,493 نسمة[20].

### النتيجة الأولى: أدى الصراع إلى جعل العديد من الأسر التي تعيلها النساء أكثر ضعفاً من الناحية الاقتصادية.

من خلال التقييمات التي أجريت قبل الصراع، كان من الواضح أن الأسر المعيشية الضعيفة التي تعيلها النساء تواجه تحديات كبيرة في تدبير نفقات الأسرة الضرورية، مثل الكهرباء والتدفئة وكلفة الطهي[21]. اعتبارًا من حزيران/ يونيو 2023، تُظهر بيانات البنك الدولي أن الأسر اللبنانية التي تعيلها نساء ولديهن أطفال دون سن 14 عامًا تواجه معدلات فقر أعلى (حوالي 80%)؛ وهي تضم عادةً ستة أفراد؛ وحوالي نصف ربات الأسر هذه لم يحصلن سوى على التعليم الابتدائي؛ ومعظمهن لا يشاركن في سوق العمل (75%)؛ ومعظمهن يكافحن لتلبية الاحتياجات الأساسية (78%)؛ وتعتمد غالبيتهن بشكل كبير على القروض غير الرسمية[22]. في الواقع، بحسب دراسة إستقصائية أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فقد اعتبرت أكثر من 80% من النساء أن الحاجة إلى المساعدة النقدية هي أولوية، مما يسلط الضوء على الضغوط الاقتصادية الشديدة التي تواجهها النساء الأكثر ضعفاً؛ وأشارت 68% من هؤلاء النساء إلى عدم وجود برامج للمساعدة النقدية، بينما ركّزت 34% منهن على ندرة فرص العمل باعتبارها تحدياً كبيراً. كما أن تقلب الأسعار وضعف الضوابط يجعل النساء النازحات - اللواتي يعتمد الكثير منهن على مصادر دخل غير مستقرة، مثل شبكات الدعم الخاصة بهن - أكثر عرضة للخطر. ومن المرجح أن يؤدي هذا التقلب إلى تفاقم المصاعب الاقتصادية، مما يزيد من تعميق أوجه الضعف لدى الأسر المعيشية التي تعيلها النساء، ويؤدي إلى استمرار حلقات عدم المساواة بين الجنسين.

اعتبرت

**80%**

من النساء المشاركات في الاستطلاع أن الحاجة إلى المساعدة النقدية هي أولوية ملحة

### النتيجة الثانية: أدى الصراع إلى زيادة عمالة النساء غير المستقرة وغير الرسمية.

لطالما كانت مشاركة المرأة في القوى العاملة في لبنان منخفضة عبر السنوات[23]. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الأعراف الاجتماعية والثقافية، والقدرة المحدودة على تأمين رعاية للأطفال، وعدم الاستقرار الاقتصادي المستمر[24]. وفي ظل الصراع الحالي، سعت 23% من المشاركات في الاستطلاع إلى الحصول على عمل بشكل غير نظامي، لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة. ومع ذلك، فإن عدم وجود رقابة تنظيمية في القطاع غير الرسمي، يترك النساء عرضة بشكل خاص للاستغلال والتحرش والدخل غير العادل، وسط محدودية الدعم القانوني المتاح في نظام قانوني يعاني أساساً من تحديات كبيرة.

17. على سبيل المثال، ظلت أسعار الأرز الأبيض ودقيق القمح مستقرة في آب/أغسطس مع ارتفاع أسعار الدقيق الأبيض بنسبة 31% على أساس سنوي كمتوسط وطني. Lebanon | ReliefWeb - ٢٠٢٤ Lebanon Key Message Update: Spike in staple food prices widening consumption gaps among the very poor, August
18. النداء العاجل للبنان. تشرين الأول/أكتوبر- كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤. (صدر في اكتوبر ٢٠٢٤) [انجليزي/عربي]. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤؤون الإنسانية.
19. FEWS NET. 2024. Conflict drives mass displacement and high food prices, resulting in crisis. October 2024 - January 2025 projected outcomes. Available here.
20. بيانات منظمة الصحة العالمية، اعتبارًا من عام 2023، متاحة هنا.
21. يعاني لبنان من أزمة طاقة منذ ثلاثين عاماً بسبب نقص الاستثمارات. وقد لجأ المواطنون/ات بشكل متزايد إلى المولدات الخاصة لسد الفجوة التي خلفتها شركة الكهرباء الحكومية (كهرباء لبنان). انظر هنا للاطلاع على ملخص للأزمة.
22. World Bank. 2023. Lebanon Poverty and Equity Assessment 2024. p. 38.
23. Central Administration of Statistics (CAS) and International Labour Organization (ILO). 2022. Lebanon follow-up Labour Force Survey. January.
24. UNESCWA. 2022. Women's economic participation in Lebanon: A mapping analysis of laws and regulations.

أفاد حوالي

**48%**

من النساء أنهن غالبًا ما شعرن بالجوع في الأيام السبعة الأخيرة

**النتيجة الثالثة: يواجه النساء النازحات انعداماً متزايداً في الأمن الغذائي، وغالباً ما يتناولن الطعام بأقل قدر ممكن ويلجأن إلى استراتيجيات التكيف السلبية بسبب محدودية الموارد وارتفاع تكاليف الغذاء.**

من بين النازحات اللواتي أجريت معهن مقابلات، اعتبرت نسبة 32% منهن أن الأمن الغذائي هو أحد التحديات الرئيسية التي يواجهنها، حيث أفادت العديد منهن بعدم كفاية الموارد لتلبية احتياجاتهن الغذائية. كما أفاد العديد من النساء بأنهن مسؤولات عن تأمين الغذاء ورعاية الأطفال، وغالباً ما يكون ذلك على حساب احتياجاتهن الغذائية. ففي معظم الحالات المبلغ عنها، أشارت النساء الراشدات إلى أنهن الأقل تناولاً للطعام في الأسرة، يليهن الذكور الراشدون. وذكر حوالي 48% من النساء اللواتي أجريت معهن مقابلات أنهن غالبًا (من ثلاث إلى 10 مرات) ما شعرن بالجوع في الأيام السبعة الأخيرة. أشارت جميع المجيبات تقريبًا اللواتي اعتبرن الغذاء تحديًا رئيسيًا إلى أن ارتفاع أسعار الغذاء أو تكاليفه هو العائق الرئيسي (99%)، يليه عدم كفاية الدعم للأسر الكبيرة، وعدم الوصول إلى نقاط التوزيع. وإزاء ذلك، لجأت النساء إلى استراتيجيات التكيف السلبية، مثل تقليل أحجام الوجبات أو تواترها (74%)، وتخطي وجبات الطعام (48%)، واستهلاك أطعمة أقل تغذية أو أقل تكلفة عندما لا تتوفر خيارات أخرى (32%)، وطلب المساعدة من المنظمات أو المطابخ المجتمعية (26%).

**النتيجة الرابعة: تم استبعاد النساء من الفئات الضعيفة، غير النازحات، من المعونة الغذائية أثناء طلبهن للمساعدة.**

أفادت النساء المتضررات ولكن غير النازحات، بأن المساعدات الغذائية غالبًا ما تُعطي الأولوية للنازحين/ات فقط، مما يزيد من ضعفهن. ونتيجة محدودية فرص العمل الرسمية، أو فقدان العمل في ظل الصراع، فإنهن يعتمدن على العمل غير الرسمي، أو العمل بأجر منخفض، أو العمل غير المستقر. غير أن الحاجة إلى قبول أي عمل لمواجهة نقص الغذاء قد يؤدي إلى الاستغلال، وفقدان السلطة الذاتية، والشعور بالخجل من طلب المساعدة الغذائية والمزيد من الوصم.

## مراكز الإيواء، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

بتاريخ 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كان ما يناهز خُمس سكان لبنان قد نزح. في حين تم إيواء ما يقرب من 21% منهم في 1,015 مركز إيواء[25]، اعتمد آخرون على مساكن مزدحمة بالكاد يمكن تحمل تكاليفها، أو اعتمدوا على العائلة والأصدقاء. وبحلول 11 كانون الأول/ديسمبر 2024، كان نحو 3% من النازحين داخليًا البالغ عددهم 178,817 نازحًا (52% منهم نساء وفتيات) والذين ما زالوا نازحين، مسجلين في 65 مركز إيواء جماعي[26]. ومع اقتراب فصل الشتاء، أصبح الوضع حرجًا بشكل متزايد، لأن العديد من مراكز الإيواء الحالية ينقصها العزل أو التدفئة لمواجهة التحديات الموسمية. ويؤدي اكتظاظ المراكز وعدم كفاية البنية الأساسية إلى مخاطر على الصحة العامة، وغالبًا ما ينتج عن ذلك انتشار أكبر للأمراض المعدية، خاصة في ظل ضعف التغطية باللقاحات وانعدام الخصوصية [27]. تم استعراض التحديات المتعلقة بمراكز الإيواء في سلسلة من التقارير المحدثة[28]. تستند النتائج التالية إلى مخاوف معيّنة متعلقة بالنساء والفتيات أثناء تصاعد النزاع، مع التداعيات المحتملة على من بقين في مراكز الإيواء أو أماكن الإقامة المشتركة المزدحمة.

**النتيجة الأولى: خلال شهرين من تصاعد حدة الصراع، ارتفعت تكاليف الإيجارات، وازدادت شروط الإيجار وتفاقم النقص في مراكز الإيواء، مما جعل النساء النازحات داخلياً، بما في ذلك الأسر التي تعيلها نساء، أكثر عرضة للخطر.**

أثناء جمع البيانات، أفاد ما يقرب من نصف النساء النازحات اللواتي أجريت معهن مقابلات (49%) أنهن اضطررن إلى استئجار أماكن مشتركة مع عائلات أو أقارب أو جيران آخرين، بسبب محدودية أماكن الإيجار ومحدودية القدرة على تحمل تكاليفها. بالطبع، كانت الأسر الضعيفة التي تعيلها نساء محدودة الموارد منذ ما قبل الصراع[29]، وهو على الأرجح ما أثر على توفير المأوى المناسب. ومن بين المشاركات في الاستطلاع، أفاد ما يقرب من ضعف الأسر التي تعيلها نساء عن التحديات في الحصول على مأوى آمن مقارنة بالنساء اللواتي لا يعلن أسرهن (18% مقابل 8% على التوالي). ذكرت أربع نازحات من بين المشاركات في الاستطلاع أنهن اضطررن للعودة إلى منازل غير آمنة أو متضررة بسبب عدم وجود بدائل.

25. المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبع النزوح في لبنان، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. متاح هنا باللغة الإنجليزية. انظر هنا للاطلاع على ملخص للأزمة.
26. المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبع النزوح في لبنان، 12 كانون الاول/ديسمبر 2024. متاح هنا باللغة الإنجليزية.
27. REACH. 2024. Escalation of Conflict - Review of Public Health Risks, 28 September 2024. Available here.
28. أنظر/ي التقارير المتعلقة بآخر المستجدات التي يصدرها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.
29. UN Women. 2023. Multi-Sectoral Needs Assessment 2023: Gender Snapshot.

**النتيجة الثانية: زادت مراكز الإيواء المؤقتة، حيث المساحات الخاصة بالنساء والفتيات محدودة أو غير موجودة، من المخاوف المتعلقة بالسلامة والحماية.**

إن التواجد في مراكز إيواء مكتظة، أو العيش في مساكن مشتركة مع عائلات أخرى، حيث تتدنى مساحة الخصوصية أو تنعدم تماماً، يعرض النساء والفتيات لمخاطر مضاعفة من العنف والتحرش.

أعربت العديد من النساء اللواتي تمت مقابلتهن عن خوفهن من التحرش وعدم الراحة بسبب الافتقار إلى المساحة الشخصية والأمان. فعلى سبيل المثال، ذكرت إحدى اللاجئات السوريات النازحات التي كانت تستأجر مكاناً مشتركاً مع عائلات أخرى أنها كانت تكافح من أجل حماية ابنتها البالغة من العمر 13 عاماً من التحرش الجنسي. وبحسب تحليلات وسائل التواصل الاجتماعي، كانت المرافق المشتركة والمزدحمة، مثل الحمامات، مصدراً رئيسياً للخوف بالنسبة للنساء والفتيات، وخاصة في الليل، حيث تعتبر خصوصيتهن وسلامتهن في هذه الأماكن معرضة للخطر.

بالإضافة إلى الخصوصية المحدودة، نادراً ما كانت مراكز الإيواء مهيأة بشكل كافٍ لفصل الشتاء. وقد أفادت النساء اللواتي تمت مقابلتهن عن مخاوف كبيرة بشأن رعاية الأطفال في بيئات غير آمنة وغير صحية، مما أدى إلى زيادة التحديات الصحية الجسدية والنفسية. وبما أن نزوح بعض الأسر سوف يستمر على الأرجح على المدى القصير، فإن عدم وجود مراكز إيواء مزودة بوسائل عزل وتدفئة جيدة سوف يفاقم هذه المخاطر مع استمرار انخفاض درجات الحرارة.

**النتيجة الثالثة: ثغرات حرجة في إدارة النظافة الصحية أثناء الدورة الشهرية، بالنسبة للنساء والفتيات النازحات.**

اعتبرت إمكانية الحصول على مستلزمات الدورة الشهرية إحدى أهم ثلاث أولويات للنساء النازحات، حيث أفاد 38% منهن بحاجتهن الماسة إلى هذه المستلزمات. وقد أدى الصراع المستمر إلى زيادة محدودية الوصول إلى منتجات النظافة الصحية الأساسية الخاصة بالدورة الشهرية، مما ترك النساء والفتيات النازحات في ظروف غير صحية، سواء في مراكز الإيواء، أو في المساكن المؤقتة، أو لدى الأسر المضيفة حيث الخصوصية المحدودة. في تحليل وسائل التواصل الاجتماعي، ذكرت النساء أن عدم كفاية المنتجات أو رداءة نوعيتها يشكل تحدياً آخر لا يزال قائماً. وإزاء ذلك، يلجأ العديد منهن إلى آليات التكيف السلبية، مثل استخدام الفوط الصحية المرتجلة أو الاعتماد على شبكات الدعم المجتمعي لصنع فوط صحية قابلة لإعادة الاستخدام، مما يحد من قدرتهن على إدارة الدورة الشهرية بشكل آمن وبكرامة.

> هناك مشكلة كبيرة فيما يتعلق بالخصوصية بسبب الاكتظاظ، حيث يترتب على هذا الوضع في غالب الأحيان عنف قائم على النوع الاجتماعي. وفي مجتمعنا الذكوري، يعزز الافتقار إلى الخصوصية من شعور الرجال بالملكية والأحقية على أجساد النساء والأطفال".
>
> — فيمايل

> لم تكن أي من مراكز الإيواء الجماعي التي تستضيف مجتمعات النازحين تراعي الفوارق بين الجنسين. فقد افتقرت أماكن الاستحمام إلى الأقفال والأماكن الخاصة، ولم يكن هناك وسيلة للتخلص الآمن من الفوط الصحية أو لتجفيف الملابس الخاصة مثل الملابس الداخلية، أو ضمان الوصول إلى مراحيض آمنة وخاصة. ولم تكن هناك تدابير تساعد على تهيئة دورة شهرية آمنة، مما جعل النساء عرضة لانتهاك الخصوصية ولخطر التحرش الجنسي".
>
> — أبعاد

أعربت

**38%**

من النساء عن حاجتهن الملحة إلى مستلزمات النظافة الشهرية

# الصحة

وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، منذ 23 سبتمبر/أيلول 2024 أدت الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، والقرب من مناطق القصف المكثف، إلى إغلاق أو إخلاء ثمانية مستشفيات و100 مركز رعاية صحية أولية ومستوصف. ووفقًا لتحليلات وسائل التواصل الاجتماعي، أصبحت الأدوية الأساسية، بما في ذلك أدوية الأمراض المزمنة والمضادات الحيوية، نادرة على نحو متزايد.

اعتبرت

**90%**

من المشاركات في الاستطلاع أن ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية والأدوية يشكل تحدياً كبيراً

### النتيجة الأولى: تعرضت الاحتياجات الصحية للمرأة لخطر شديد وسط أزمة النزوح

تواجه النساء والفتيات صعوبات متزايدة في الحصول على الرعاية الصحية والأدوية الأساسية. ومن بين النساء اللواتي تحدثت إليهنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أفاد الثلث منهن بأنهن يواجهن تحديات متكررة أو مستمرة في الحصول على الخدمات الصحية، بما في ذلك الأدوية. تقريبًا جميع المشاركات اللواتي اعتبرن الصحة إحدى أهم ثلاثة تحديات أشرن إلى عوائق بعينها، مثل ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية والأدوية (90%)، ونقص مقدمي الرعاية الصحية والخدمات الصحية (41%)، ونقص الموظفين المختصين أو الخدمات (37%)، ومسافات التنقل الطويلة للوصول إلى العيادات أو المستشفيات (21%). إزاء ذلك، لجأت النساء النازحات إلى استراتيجيات تأقلم ضارة، مثل التوقف عن الرعاية اللازمة والأدوية تمامًا (60%)، وتقاسم الأدوية بين أفراد الأسرة (36%)، والتماس المساعدة من المنظمات الإنسانية (32%). أما بالنسبة للأمهات، فإن رعاية الأطفال قد تعني إيلاء اهتمام أقل لاحتياجاتهن الصحية. وأفادت حوالي 67% من النساء اللواتي لديهنّ أطفال واللواتي شملهنّ الاستطلاع بأنهنّ توقفن عن متابعة الرعاية الصحية والأدوية اللازمة مقارنة بنسبة 41% من النساء اللواتي ليس لديهنّ أطفال. وفي المقابل، فإن 26% من النساء اللواتي لديهن أطفال أرجأن الرعاية الصحية أو تقاسمن الأدوية مع أفراد الأسرة مقارنة بـ 53% من النساء اللواتي ليس لديهن أطفال.

إن الأعراف الاجتماعية ومهمة تقديم الرعاية، لا سيما رعاية المرضى، تعرض النساء والفتيات بشكل غير متناسب لخطر الإصابة بالعدوى. وباعتبارهن مقدمات الرعاية الأساسيات، فغالباً ما يتواصلن بشكل مباشر مع أفراد الأسرة المرضى، مما يزيد من تعرضهن للخطر. ويضيف تقديم الرعاية في ظروف غير آمنة وغير صحية عبئاً كبيراً على النساء والفتيات النازحات، مما يضاعف من المخاطر الصحية التي يتعرضن لها في ظل ظروف صعبة أساساً

مصدر الصورة : نور عبد الرضا / هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان

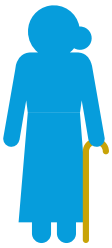

**80%**

من كبار السن يعيشون في حالة فقر

### النتيجة الثانية: أعباء غير متناسبة على الأمهات الحوامل والمرضعات.

يقدر صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن هناك 13,900 امرأة حامل في لبنان حالياً، ومن المتوقع أن تلد 1,550 امرأة في الشهر المقبل[30]. وبحسب لوحة معلومات تقييم الاحتياجات السريعة في حالات الطوارئ، كان هناك 528 امرأة حامل و896 أمًا مرضعة في 624 مركز إيواء تم رصدها حتى منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني. تواجه النساء الحوامل والمرضعات تحديات جسدية وعاطفية كبيرة تتفاقم بسبب النزوح والظروف المعيشية غير الملائمة.

تعاني النساء الحوامل في مراكز الإيواء المكتظة وسيئة التجهيز من مشاكل النظافة الصحية والسلامة بينما تكافح الأمهات المرضعات للحفاظ على صحتهن وصحة أطفالهن الرضع. وبحسب لوحة المعلومات الخاصة بـ ERNA، ففي 624 مركز إيواء تم تقييمها، لم يتم توزيع سوى 36% من مستلزمات ما بعد الولادة الضرورية لتعافي الأمهات الجدد. وتزيد ظروف الشتاء القاسية وعدم كفاية الملابس وعدم وجود مراكز إيواء مدفأة أو معزولة بشكل كافٍ من المخاطر الصحية على الأمهات والمواليد الجدد على حد سواء. وتتضاعف الضغوطات والصدمات النفسية بالنسبة للأمهات الجدد اللواتي لم يختبرن الولادة من قبل.

> "عالجت اليوم خمس حالات إجهاض. عانت إحدى النساء من متلازمة القلب المكسور الناجمة عن صدمة انفجار بالقرب من مستشفى الزهراء. وحالة أخرى تتعلق بامرأة انفصلت مشيمتها مما أدى إلى وفاة جنينها بعد أن شعرت بالرعب من انفجار بالقرب من منزلها - مكان من المفترض أن يكون آمنًا."
>
> — د. غنى غزيري. فيمايل

### النتيجة الثالثة: يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة مزيدًا من أوجه الضعف.

يعيش أكثر من 80% من كبار السن في فقر، ويواجه 60-70% منهم تحديات في الحصول على الأدوية والرعاية للحالات المزمنة[31]. قبل نشوب الصراع، كان عدد الأسر المعيشية التي ترأسها نساء كبيرات في السن أكثر من اليوم، وكانت هذه الأسر المعيشية تضم أيضاً عدداً أكبر من الأشخاص ذوي الإعاقة. أبرزت الدراسة الاستقصائية السريعة التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة التحديات الكبيرة التي تواجهها النساء ذوات الإعاقة، بما في ذلك العوائق التي تحول دون حصولهن على الأجهزة المساعدة والدخل المادي (46% لكل تحدٍ). وكشف تحليل لوسائل التواصل الاجتماعي عن تحديات أخرى مثل الأدوية الأساسية والحفاضات، إلى جانب تعرضهن للوصم.

> "لا توجد مساحة خاصة للرضاعة الطبيعية، ولا حتى سرير تنام عليه طفلتي حديثة الولادة. تنام طفلتي الآن بجانبي، على فرشة إسفنجية، على الأرض. وعندما يحين وقت إرضاعها، يغادر الرجال الغرفة."
>
> — إحدى المشاركات بالاستطلاع

> "واجهنا الكثير من الصعوبات في الاستجابة لاحتياجات النساء والفتيات النازحات ذوات الإعاقة في جميع المناطق. ففي جميع أنحاء البلاد، لا توجد مراكز إيواء جماعية شاملة أو متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب الوضع الصحي المأساوي وتقرحات الفراش، توفي عدد من النساء ذوات الإعاقة".
>
> — الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً

30. صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير عن الحالة رقم 4 (9 كانون الأول/ديسمبر). متاح هنا باللغة الإنجليزية.

31. Lebanon: Flash Update #48 - Escalation of hostilities in Lebanon, as of 28 November 2024 - Lebanon | ReliefWeb

# توصيات

**تسترشد التوصيات التالية بنتائج هذا التقييم السريع، وهي موجهة إلى الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية والوطنية والمحلية في لبنان، فضلاً عن الجهات المعنية ذات الصلة مثل الشركاء الحكوميين والجهات المانحة:**

- **ضمان أن تلبي المساعدات الإنسانية احتياجات النساء والرجال والفتيات والفتيان الذين يواجهون أوضاعاً صعبة بشكل منصف**، بما في ذلك الفئات المهمشة مثل الأسر المعيشية الضعيفة التي تعيلها النساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والحوامل والمرضعات والعمال/العاملات المهاجرات. تصميم وتنفيذ تدخلات متعددة القطاعات مصممة خصيصاً لهذه الفئات، مع الرصد المستمر لتكييف البرامج مع الاحتياجات المتغيرة.
- **مراعاة المساواة بين الجنسين في جميع مراحل الاستجابة الإنسانية لإرساء أسس التعافي النهائي.** ولتحقيق ذلك، يجب أن يبدأ إدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع مراحل الاستجابة الإنسانية بإجراء تحليل شامل للنوع الاجتماعي، بما في ذلك الجمع المنهجي للبيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر والإعاقة، وضمان أن تشمل المقابلات ومجموعات النقاش النساء والفتيات، وأن تتمكن النساء والفتيات من تقديم المعلومات والمشاركة في توجيه الاستجابة وتنفيذها.
- **ضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل مباشر وآمن إلى جميع السكان، مع إعطاء الأولوية للفئات الضعيفة التي تم تحديدها في التقرير.** يجب أن تكون البرامج الإنسانية مراعية لمنظور النوع الاجتماعي ومتاحة ومصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الأسر المعيشية الضعيفة التي تعيلها النساء، بما في ذلك توفير الخدمات الصحية ورعاية الأطفال والحماية. إن مشاركة النساء والرجال والفتيات والفتيان، لا سيما من الفئات المهمشة، أمر بالغ الأهمية عند التخطيط لجميع التدخلات الإنسانية، بما في ذلك توزيع المساعدات النقدية والمواد الغذائية وغير الغذائية، وعند النظر في إمكانية الوصول والموقع والتوقيت والأمن.
- **يجب أن تكون الحماية محورية في جهود المساعدة الإنسانية وجهود التعافي.** يجب التأكد من أن المعلومات المتعلقة بخدمات الحماية وإمكانية الوصول إليها والحقوق، لا سيما فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، متاحة على نطاق واسع لجميع السكان المتضررين. ولا بد من تدريب العاملين/ات في الخطوط الأمامية على اكتشاف الحالات التي تحتاج إلى الحماية وإحالتها. بالإضافة إلى ذلك، يجب توفير تمويل كافٍ لقطاع الحماية، بما في ذلك للجهات الفاعلة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي لتلبية حجم الاحتياجات وحماية الفئات السكانية الضعيفة.
- **دعم المنظمات التي تقودها النساء، بما في ذلك من خلال التمويل المباشر والمرن**، والذي يلعب دورًا رئيسيًا في توجيه التدخلات القطاعية المستجيبة للنوع الاجتماعي والذي يستطيع أن يسهم في تقديم خدمات، أكثر شمولاً ومراعاة للنوع الاجتماعي، للنساء والفتيات المتضررات من الأزمة.

مصدر الصورة : دار المصور/ هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان

## هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان

تعمل "هيئة الأمم المتحدة للمرأة" في جميع المجالات الإنسانية والإنمائية والسلام والأمن لدعم الجهود الوطنية لتسريع أهداف التنمية المستدامة في لبنان. وبشكل أكثر تحديداً، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة والحكومة ومنظمات المجتمع المدني، على تلبية احتياجات الفئات الضعيفة والمهمشة التي تعيش في لبنان – لبنانيون/ات ولاجئون/ات وغيرهم/ن - لتلبية احتياجاتهم/ن الملحة. وتسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً إلى تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار على جميع المستويات، وفي الأدوار القيادية السياسية وفي مسائل السلام والأمن، وتحسين سبل العيش من خلال التمكين الاقتصادي، وإنهاء العنف ضد المرأة.


lebanon.unwomen.org

www.x.com/unwomenlebanon

www.facebook.com/unwomenlebanon

www.instagram.com/unwomenlebanon


هيئة الأمم المتحدة للمرأة